بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام علي أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الإخوة الأفاضل والأخوات الفضليات
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أبتدر كلمتي بالترحيب اللا محدود بالضيوف المشاركين في هذه الورشة سواء أكانت مشاركة بتقديم أوراق عمل أو بالحضور وإثراء الورشة بالمداخلات التي تدعم موضوع اللقاء الذي يأتي ضمن تفعيل اتفاقية التعاون المشترك بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمجلس الاعلى للأسرة، لنشر اتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، واتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة. ومما لا شك فيه أنّ الحديث عن حقوق المرأة باب واسع يدل على اتساع هذه الحقوق، وعمل المرأة هو من أهم هذه الأبواب وأوسعها على الإطلاق، الأمر الذي يجعلنا نتقدم بالثناء للقائمين على تنظيم ورشة "حق المرأة في العمل في التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية" في اختيارهم لهذا المحور بالغ الحساسية من محاور حقوق المرأة. وبالرغم من أنها ليست المرة الأولى التي تناقش فيها قضية عمل المرأة، إلا أنه وبصفة عامة لا زال الأمر بحاجة إلى المزيد من البحث الدؤوب وإن كانت قد اكتسبت بعضه.

<u>الإخوة الكرام ... الأخوات الكريمات:</u>

ما نود التأكيد عليه، أننا في مقام الوقوف على التشريعات الوطنية الداعمة لحق المرأة في العمل ومقارنتها بالتشريعات الدولية الداعمة لذات الحق، إنّ حكومتنا الرشيدة، قطعت شوطاً متقدمة في عملية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، من خلال سعيها الحثيث للمواءمة ما بين المعاهدات الدولية التي صادقت عليها وأدمجتها في التشريعات الوطنية، مع أخذها في الاعتبار النصوص الإسلامية الداعمة لعمل المرأة، فما دامت المرأة تحافظ على تعاليم دينها، فلا مانع من أن تتوظف وتعمل في أي موقع ونستطيع القول بأنّ المرأة القطرية باتت ذات بصمة واضحة في كل مناحي الحياة العملية، وأصبحت لاعباً اساسياً في ميادين المؤسسات الحكومية والخاصة، فلا تجد مؤسسة أو شركة أو وزارة إلا والعنصر النسائي يكاد يكون موازيا للرجال.
لقد أثبتت المرأة في دولة قطر وجودها وفاعليتها في كل المواقع التي دخلتها. وفي المقابل نجد أنّ الدولة وفرت قدر إمكانها، أجواء عمل تتلاءم والدور الأسري للمرأة القطرية، كما تعمل على تشجيع التكافؤ وسد الفجوة بين الجنسين في الحصول على الفرص التعليمية النوعية.

الإخوة والأخوات

إننا وبالرغم من كل الإنجازات التي شهدتها المرحلة السابقة، من إقرار لحقوق كانت تعد – في الماضي- في قائمة الأحلام داخل مجتمعاتنا العربية، نتطلع إلى المزيد في مجال حقوق المرأة في شتى جوانبها، ونقول: (إنّ المحافظة لا تعني كبت الحريات، والشرع لا يدعو لاستلاب ألإنسانية كما أنّ الحرية لا تعني التفكك والانفلات، والإنسانية لا تعني الخروج عن الملة)، فهنالك ضوابط لممارسة الحقوق التي تقابلها الواجبات وهنالك برزخٌ يفصل ما بين المساواة والفوضى. وعليه فإننا في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان نؤكد أنّ المرأة القطرية استطاعت خلال الفترة الماضية أن تحقق التوازن في معادلة المحافظة على الأسرة والانضباط في العمل، واستحقت منّا أن نقلدها أوسمة الأداء الوظيفي المشرف، الأمر الذي يجعلنا أن ندعو وكلنا ثقة في قدرات المرأة القطرية إلى الآتي:

أولاً: مضاعفة الجهود والإجراءات الرامية إلى تحقيق النهوض بالمرأة.

ثانياً: تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة، بما في ذلك توفير الحد الأقصى من فرص العمل.

ثالثاً: ضمان وصول المرأة على قدم المساواة إلى الموارد الاقتصادية، كوسيلة لزيادة النهوض بالمرأة.

الإخوة الكرام .. الأخوات الكريمات

قبل الختام لا يسعني إلا أن أثمن عالياً الدور الريادي والمفصلي الذي ظلت تضطلع به سمو الشيخة موزا بنت ناصر حرم سمو أمير البلاد المفدى – حفظهما الله - في مجال النهوض بالقيمة الإنسانية للمرأة، فقد أولت سموّها اهتماما بالغاً بكافة الجوانب الهادفة إلى إبراز دور المرأة القطرية وتحفيزها للنهوض بأعبائها الاجتماعية والمشاركة في الحياة العامة.

وفي الختام أدعوكم لبداية أعمال الورشة مع تمنياتي لكم بالنجاح في تحقيق أهدافها ومقاصدها والخروج بتوصيات يصدقها الواقع وتترجمها الممارسة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته